الأمم المتحدة

A/HRC/21/51

الجمعية العامة

Distr.: General
9 July 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والعشرون
البند ٥ من جدول الأعمال
هيئات وآليات حقوق الإنسان

تقرير الاجتماع السنوي التاسع عشر للمقررين/الممثلين الخاصين، والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (جنيف، ١١-١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢)

مذكرة مقدمة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

المقررة: غابرييلا **كنول**

موجز

عُقد الاجتماع السنوي التاسع عشر للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وانتُخب الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي ميشيل فورست رئيساً للاجتماع وللجنة التنسيق. وانتُخبت المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين غابرييلا كنول مقررة وعضواً في لجنة التنسيق. وأُقر اختيار المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً تشالوكا بياني، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين فرانسوا كريبو، وعضو الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال بوفان ج. سيلفاناتان أعضاءً في اللجنة. وستظل الرئيسة السابقة فريدة شهيد عضواً في اللجنة، بحكم منصبها، في العام المقبل.

وتبادل المكلفون بالولايات الآراء مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ورئيسة مجلس حقوق الإنسان. وعُقدت اجتماعات مع عدد من أصحاب

الرجاء إعادة الاستعمال

المصلحة، بمن فيهم ممثلو الدول، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وكانت قضية تعميم منظور حقوق الإنسان إحدى القضايا المواضيعية الرئيسية التي تناولتها المناقشات.

وركزت المناقشات على استقلال المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، وتنسيق أساليب العمل، وتدابير تعزيز تواصل المكلفين بالولايات مع مختلف أصحاب المصلحة لتدعيم فعاليتهم. وشدد على أهمية زيادة الموارد المتاحة للإجراءات الخاصة من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية. وأحاط المشاركون علماً بإنشاء مجلس حقوق الإنسان أربع ولايات مواضيعية جديدة وولايتين قطريتين جديدتين منذ الاجتماع السنوي السابق، ورحبوا بالمكلفين بالولايات الجديدة المشاركين في الاجتماع للمرة الأولى.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٢	٤
ثانياً –	تنظيم العمل	٣-٩	٤
ثالثاً –	أنشطة لجنة التنسيق	١٠-١٤	٥
رابعاً –	تبادل الآراء مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	١٥-١٨	٧
خامساً –	مجلس حقوق الإنسان ونظام الإجراءات الخاصة	١٩-٢٥	٨
سادساً –	القضايا المواضيعية وأساليب العمل	٢٦-٣٧	١١
	ألف- تعميم منظور حقوق الإنسان	٢٦-٣١	١١
	باء – تدعيم المتابعة والتنسيق وتبادل المعلومات	٣٢-٣٧	١٣
سابعاً –	المشاورات مع أصحاب المصلحة	٣٨-٥٨	١٥
	ألف- الدول	٣٨-٤٢	١٥
	باء – الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان	٤٣-٤٧	١٦
	جيم- المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	٤٨-٥٣	١٨
	دال – المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٥٤-٥٧	٢٠
	هاء – خاتمة	٥٨	٢١
المرفق			
	المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة الذين وجهت إليهم الدعوة لحضور الاجتماع السنوي التاسع عشر		٢٢

أولاً- مقدمة

١- يعقد المقررون والممثلون الخاصون والخبراء المستقلون ورؤساء الأفرقة العاملة في إطار الإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان اجتماعات سنوية منذ عام ١٩٩٤. وقد أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذان اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ أهمية الحفاظ على نظام الإجراءات الخاصة وتدعيمه وأشارا على وجه التحديد إلى ضرورة تمكين الإجراءات والآليات من تنسيق أعمالها وترشيدها بعقد اجتماعات دورية[(١)].

٢- وفي أثناء الاجتماع السنوي، تبادل المكلفون بالولايات الآراء مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومع رئيسة مجلس حقوق الإنسان. وعُقدت اجتماعات مع عدد من أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو الدول، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وكانت قضية تعميم منظور حقوق الإنسان إحدى القضايا المواضيعية الرئيسية التي تناولتها المناقشات.

ثانياً- تنظيم العمل

٣- افتتحت الاجتماع رئيسة الاجتماع السنوي الثامن عشر ورئيسة لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة فريدة شهيد. وقد رحبت بالمكلفين بالولايات المعينين حديثاً، وأعربت عن تقديرها للمكلفين بالولايات المنتهية ولايتهم لما قدموه من مساهمات.

٤- ورحب رئيس فرع الإجراءات الخاصة بالمشاركين وأطلعهم على ما استجد من تطورات في نظام الإجراءات الخاصة. فمنذ نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١، أنشأ مجلس حقوق الإنسان أربع ولايات مواضيعية هي: الفريق العامل المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال (الذي يحل محل الممثل الخاص للأمين العام المعني بهذه المسألة)؛ والمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار؛ والخبير المستقل المعني بتعزيز نظام دولي ديمقراطي ومُنصف؛ والخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. وأنشئت ولايتان قطريتان لمعالجة الحالة في كوت ديفوار والجمهورية العربية السورية[(٢)]. وإجمالاً، يبلغ عدد الولايات ٤٦ ولاية تشمل ستة أفرقة عاملة يتألف كلٌ منها من خمسة أعضاء، وبذلك يصل عدد المكلفين بالولايات إلى ٦٩.

---

(١) A/CONF.157/24 (Part I)، ثانياً، الفقرة ٩٥.

(٢) فيما يتعلق بالولاية الثانية، سيبدأ المقرر الخاص ولايته عند انتهاء ولاية لجنة التحقيق المعنية بحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية.

٥- وفي عام ٢٠١١، قام المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة بـ ٨٢ زيارة، بينما ارتفع عدد الدول التي أصدرت دعوة دائمة للزيارة من ٨٠ دولة في عام ٢٠١٠ إلى ٩٠ دولة. وفي السنة الماضية، أرسل المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة ٦٠٤ رسائل، ٧٥ في المائة منها بصورة مشتركة، إلى الدول بشأن شواغل متعلقة بأفراد محددين وحالات محددة. ومن المؤسف أن معدل استجابة الدول ظل منخفضاً، في حدود ٣٥ في المائة.

٦- وأُعلِم المكلفون بالولايات بأن المفوضية السامية اعتمدت في عام ٢٠١١ سياسة جنسانية داخلية تشمل الاعتراف بالتزام المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة منذ فترة طويلة بإدراج قضايا حقوق المرأة والمساواة في أعمالهم. وقد طلب مجلس حقوق الإنسان، في جميع قراراته المتعلقة بالولايات تقريباً، إدراج الجوانب الجنسانية وبحث عدد كبير من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة كيفية تأثير القضايا التي تدخل في نطاق ولاياتهم تأثيراً متفاوتاً في تمتع المرأة بحقوقها الإنسانية. وتُجري المفوضية السامية لحقوق الإنسان تحليلاً لأعمال المكلفين بولايات في هذا المجال بغية تزويدهم بمعلومات محدّثة.

٧- ووُجّه الاهتمام إلى خطة الإدارة التي وضعتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٢ والتقرير السنوي لعام ٢٠١١. وتركز إحدى الاستراتيجيات المواضيعية الست للمفوضية بشكل خاص على تدعيم آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة، التي ساهمت أعمالها أيضاً في وضع الاستراتيجيات المواضيعية الأخرى لخطة الإدارة. وسُلّط الضوء على أمثلة توضّح أنشطة المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة والنتائج الواردة في التقارير.

٨- وانتخب المشاركون الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي ميشيل فورست، رئيساً للاجتماع وللجنة التنسيق. وانتُخبت المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين غابرييلا كنول مقررة وعضواً في لجنة التنسيق. وأُقر اختيار المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً تشالوكا بياني، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين فرانسوا كريبو، وعضو الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال بوفان ج. سيلفاناتان أعضاءً في اللجنة. وستظل فريدة شهيد، بوصفها الرئيسة السابقة، عضواً في اللجنة بحكم منصبها في العام المقبل.

٩- وأُقر جدل الأعمال المؤقت بصيغته المنقحة.

ثالثاً- أنشطة لجنة التنسيق

١٠- أطلعت الرئيسة السابقة للجنة التنسيق المشاركين على أنشطة اللجنة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١، مشيرة إلى تركيزها على تدعيم التواصل مع مختلف أصحاب المصلحة،

بمن فيهم مجلس حقوق الإنسان والدول والنظم الإقليمية لحقوق الإنسان. وتم التركيز أيضاً على تحديد الحالات والقضايا الشاملة التي تحظى باهتمام مشترك من المكلفين بالولايات.

١١- وبمقتضى الدعوة الدائمة الموجهة إلى المكلفين بالولايات للمشاركة في الدورات الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان، ونتائج المناقشة التي دارت بين رئيس المجلس ورئيس لجنة التنسيق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، اتُخذت الترتيبات لتيسير مساهمات المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة في الدورات الاستثنائية. وأدلى المكلفون بالولايات ببيانات باسم جميع الإجراءات الخاصة في الدورات الاستثنائية المعقودة بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية في ٢٢ آب/أغسطس و٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأدلت الرئيسة أيضاً ببيان باسم جميع الإجراءات الخاصة في حلقة النقاش الرفيعة المستوى المعنية بتعميم منظور حقوق الإنسان، المعقودة في أثناء الدورة التاسعة عشرة للمجلس.

١٢- واجتمعت الرئيسة والمقررة مرتين مع رئيسة مجلس حقوق الإنسان لمناقشة تفاعل المكلفين بالولايات مع المجلس وتبادل الآراء بشأن القضايا التي تحظى باهتمام مشترك. واجتمعت الرئيسة مع ممثلي مختلف المجموعات الإقليمية للدول لتعزيز الحوار بين المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة والدول. وعُزز التعاون مع النظام الإقليمي الأفريقي لحقوق الإنسان. وشاركت الرئيسة، إلى جانب ثمانية آخرين من المكلفين بولايات، منهم اثنان من أعضاء لجنة التنسيق، في حوار بين المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة للمجلس والمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب نظمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان في أديس أبابا في ١٧ و١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بالتعاون مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وأنشئ فريق عامل للمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

١٣- ولم تُعرض على لجنة التنسيق أي شكاوى تدعي سوء سلوك المكلفين بالولايات ولم تُقدم إليها بلاغات في إطار الإجراء الاستشاري الداخلي في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وتظل اللجنة على استعداد لمعالجة الحالات التي تمثل شاغلاً للنظام ككل معالجة استباقية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمسؤولية كل مكلف بولاية.

١٤- ونظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان دورتين توجيهيتين للمكلفين بالولايات الجُدد، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وأيار/مايو ٢٠١٢، قدّم في أثنائهما أعضاء لجنة التنسيق إلى المشتركين معلومات عن اللجنة وشاركوا بخبرتهم. وفيما يتعلق بمتابعة القضايا التي تناولتها المناقشات في الاجتماع السنوي الثامن عشر، أُتيح للمكلفين بالولايات عنوان بريد إلكتروني عمومي لكل منهم، وأنشئت شبكة خارجية لتيسير تبادل المعلومات وأمكن حل عدد من القضايا الإدارية. وأُشير إلى التقرير الموحد المقدم عن الرسائل إلى مجلس حقوق الإنسان في كل دورة من دوراته منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ باعتباره أمراً إيجابياً للغاية. ويظل

تدعيم التنسيق، وبخاصة فيما يتعلق بالزيارات القطرية والقضايا ذات الأولوية المشتركة بين الولايات، هدفاً رئيسياً للعام المقبل، شأنه شأن زيادة إبراز نظام الإجراءات الخاصة وتعميم منظور حقوق الإنسان. وينبغي مواصلة التفاعل غير الرسمي القائم بين اللجنة ورئيس المجلس والمجموعات الإقليمية.

رابعاً- تبادل الآراء مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

١٥- لاحظت المفوضة السامية أن التوسع المستمر في نظام الإجراءات الخاصة عن طريق إنشاء ولايات جديدة يدل على أهمية أعماله ومركزه الرئيسي في آلية حقوق الإنسان. وسلّطت المفوضة الضوء على الدور البالغ الأهمية الذي يؤديه المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة في توفير الإنذار المبكر وفي الدعوة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، على نحو ما تجلى في مشاركتهم، التي يسرتها لجنة التنسيق، والتي تمثلت في البيانات العامة الصادرة في الدورات الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان بشأن الجمهورية العربية السورية والرسائل والبيانات العامة المتعددة المتعلقة بحالات أخرى. وأثنت المفوضة أيضاً على المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لما يقومون به من توجيه الاهتمام إلى القضايا البنيوية المؤثرة في المجتمع الدولي، مثل التحديات التي تعترض سبيل التنمية المستدامة، والأزمات المالية والعولمة.

١٦- وشددت المفوضة السامية على اهتمامها المستمر بالتعاون مع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة ومتابعة توصياتهم في تفاعلها مع الدول، حيث تذكرها بالتزاماتها بإصدار الدعوات وتيسير الزيارات القطرية والرد على الرسائل وحماية المتعاونين مع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة من الأعمال الانتقامية. وأعربت عن ارتياحها لتخصيص وقت في الاجتماع السنوي لمناقشة تعميم منظور حقوق الإنسان، نظراً لأن العمل بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة يزيد تأثير التوصيات ويحسن متابعة تنفيذها مع السلطات. وشجعت المكلفين بالولايات على مواصلة تطوير هذه الشراكات، وأشارت إلى أن المفوضية ستستمر في تعزيز الإجراءات الخاصة في منظومة الأمم المتحدة. وذكرت أن لدى المفوضية حالياً ٥٨ وجوداً ميدانياً؛ وقالت إن الزملاء، أينما وجدوا على المستوى الوطني، سيقدمون الدعم الكامل على الدوام. وأشارت إلى أن عمل المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة يعزز ويكمل عمل المفوضية في الميدان، وأنه يلعب دوراً بالغ الأهمية في إبراز القضايا والحالات المحددة.

١٧- وذكرت المفوضة السامية أن المنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان شريك رئيسي ورحبت بتوطيد تعاون المكلفين بالولايات مع المقررين الخاصين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وهو التعاون الذي تجلى في خريطة الطريق المعتمدة في الاجتماع المشترك المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وذكرت أن تنفيذ القرار المتعلق بإعداد تقرير موحد بشأن الرسائل كان إيجابياً، وأنه على الرغم من أن بعض الدول أعربت في البداية عن قلقها فيما يتعلق بالتقرير، لم يبد أي قلق منذ تقديم التقرير إلى المجلس في دورته التاسعة عشرة.

وأعربت المفوضة السامية عن أسفها الشديد لاستمرار الأعمال الانتقامية الموجهة ضد الأشخاص الذين تفاعلوا مع آليات حقوق الإنسان، وأشارت إلى أن هذه القضية جذبت الاهتمام بشكل خاص في الدورات الأخيرة للمجلس. وقالت إنها، ومعها رئيسة المجلس وعدد من المقررين الخاصين، نددوا بهذه الأفعال. وأكدت أنها ستستمر في بذل أقصى ما في وسعها لضمان احترام الدول لالتزاماتها بحماية المتعاونين مع آليات حقوق الإنسان والرد بقوة على أي فعل يُشتبه في أنه من أفعال الترهيب أو الانتقام ومساءلة مرتكبيه.

١٨- وهنأ المكلفون بالولايات المفوضة السامية على تمديد ولايتها وأعربوا عن تقديرهم للدعم الذي تقدمه المفوضية، وأشار عدد منهم إلى أهمية الاستمرارية في ملاك الموظفين. وأُشير إلى أن هناك حاجة لزيادة إبراز الإجراءات الخاصة وأن المتابعة ما زالت تحتاج إلى التدعيم. وأعطى عدد من المكلفين بالولايات أمثلة على تعاونهم المثمر مع المكاتب الميدانية للمفوضية في أثناء الزيارات القطرية، بينما رأى عدد محدود منهم أنه يمكن تدعيم هذا المجال. وأُشير أيضاً إلى إمكانية تعاون المفوضية مع قطاع الأعمال، وبخاصة شركات الأعمال عبر الوطنية. وأشار المكلفون بالولايات إلى أهمية دور المفوضية في تعزيز تعميم منظور حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، ورأوا أن من المفيد توثيق تجربة المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وفيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، رأى بعض المكلفين بالولايات أنه سيكون من المفيد أن يحضر المكلفون بالولايات ممن قاموا مؤخراً بزيارة البلدان الخاضعة للاستعراض عملية استعراض هذه البلدان وأن يشاركوا فيها. وفيما يتعلق بمسائل الوثائق، أعرب المكلفون بالولايات عن قلقهم إزاء عدم توافر ترجمة لتقاريرهم باللغات الرسمية وإزاء الممارسات المتعلقة بتحرير التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة. وأُشير إلى تحديات الجمع بين الحياة الأُسرية ومهام ولاية الإجراءات الخاصة، وخصوصاً في الحالات التي يكون فيها المكلفون بالولايات آباء لأطفال حديثي الولادة أو صغار السن، ورئي أنه يمكن وضع مبادئ توجيهية في هذا الشأن. وأكدت المفوضة السامية من جديد التزامها بالاستمرار في ضمان الدعم المالي للإجراءات الخاصة، لكنها أشارت إلى أن الوضع الاقتصادي الحالي ليس مواتياً وأن هذا الأمر كان له تأثير أيضاً في المفوضية. وتعهدت بتقديم دعمها فيما يتعلق بمسائل الوثائق والترجمة.

خامساً- مجلس حقوق الإنسان ونظام الإجراءات الخاصة

١٩- تبادل المشاركون الآراء مع رئيسة مجلس حقوق الإنسان لاورا دوبوي لاسير، الممثلة الدائمة لأوروغواي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومع رئيس فرع مجلس حقوق الإنسان بالمفوضية ورئيس فرع الاستعراض الدوري الشامل بالمفوضية.

٢٠- وأوضح رئيس فرع مجلس حقوق الإنسان التطورات الإيجابية الأخيرة التي شهدها مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان،

والتفاعل مع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، وقيام الدول بمبادرات مشتركة وشاملة لعدة أقاليم، والطرائق الجديدة التي استحدثها مجلس حقوق الإنسان لمعالجة الحالات المواضيعية والقطرية في التوقيت المناسب. وأشار إلى أن المجلس أنشأ عدداً من الولايات الجديدة، وأسند مهاماً جديدة إلى المفوضية، وعقد عدداً من حلقات النقاش بشأن قضايا راهنة. وسلط الضوء على تأثير أنشطة المجلس في حجم عمل المفوضية ومواردها.

٢١- وأشار رئيس فرع الاستعراض الدوري الشامل إلى إمكانيات التعاون مع الاستعراض الدوري الشامل. وشدد على علاقة التآزر القائمة بين الإجراءات الخاصة وآلية الاستعراض وقدرتها على التوعية بولايات الإجراءات الخاصة وتهيئة بيئة للحوار مع الدول والعناصر الفاعلة الأخرى. وأشار رئيس الفرع إلى أن ٣١ دعوة دائمة من مجموع ٩٠ دعوة دائمة موجهة إلى المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لها صلة بالاستعراض الدوري الشامل، وذكر أن مساهمة المكلفين بالولايات أساسية في مختلف مراحل عملية الاستعراض، بما في ذلك جمع المعلومات ومتابعة تنفيذ الدول للتوصيات وتقييم التنفيذ. وأعرب المشاركون عن تقديرهم للفرص التي يتيحها الاستعراض الدوري الشامل، لكنهم أبدوا بعض التحفظات، منها أن الاستعراض قد يحجب أهمية الآليات الأخرى لحقوق الإنسان ويقوض توصيات المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة. واقترحت وسائل لتدعيم مشاركة المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة في عملية الاستعراض، ومنها على سبيل المثال حضور المكلفين بالولايات المتعلقة ببلدان بعينها دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل عند استعراض تلك البلدان أو في الحالات التي يكون فيها مكلف بولاية خاصة بموضوع قد قام بزيارة حديثة إلى الدولة الخاضعة للاستعراض أو عن طريق قيام المكلفين بالولايات بتسليط الضوء على الشواغل الهامة التي ينبغي إظهارها في تقرير التجميع. وشدد المشاركون أيضاً على ضرورة تجميع الدروس المستخلصة من الجولة الأولى.

٢٢- وأشارت رئيسة مجلس حقوق الإنسان إلى إنجازات المجلس والتحديات التي يواجهها. وذكرت أن المجلس اتخذ تدابير لتيسير التفاعل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك إتاحة مشاركتها عن طريق رسائل الفيديو، وهي ممارسة ستطبق أيضاً فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية. وذكرت أنه قد وردت بلاغات عن حالات انتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان بعد تفاعلهم مع المجلس والمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة وآليات حقوق الإنسان الأخرى. وقالت إنها ومعها أعضاء المجلس اتخذوا موقفاً صارماً في مواجهة هذه الأعمال. وأثنى المشاركون على الرئيسة لمواجهتها لهذه الأعمال واتفقوا على أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان عدم تعرض المتعاونين مع الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان لأعمال ترهيب وانتقام، بوسائل منها زيادة تفعيل ولاية المجلس وآلياته.

٢٣- وذكرت الرئيسة أن تعميم منظور حقوق الإنسان مجال يستطيع فيه مجلس حقوق الإنسان، بمساعدة المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، أن يكون أكثر فعالية. واقترحت أن

يركز الفريق الرفيع المستوى المعني بتعميم منظور حقوق الإنسان والذي سيجتمع في أثناء الدورة الثانية والعشرين للمجلس على تعميم مراعاة حقوق الإنسان في السياقات الإنسانية. ورأت أن التعاون مع الكيانات الأخرى للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في القضايا المواضيعية والقضايا المتصلة بالبلدان أمر أساسي. ورأت أيضاً أنه ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير لزيادة إبراز الإجراءات الخاصة على أرض الواقع. وشجعت الرئيسة المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة على إدماج جوانب التعاون التقني عند نهوضهم بولاياتهم، ولاحظت أن الكيانات الأخرى للأمم المتحدة يمكن أن تلعب دوراً بالغ الأهمية بدعم تنفيذ توصيات المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة. وقالت إنه ينبغي تدعيم متابعة توصيات المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة والتوصيات في أثناء الاستعراض الدوري الشامل، وإن التعاون مع الآليات الإقليمية هو وسيلة لتبادل المعلومات وضمان متابعة توصيات الإجراءات الخاصة. وأشارت الرئيسة إلى الجولة الثانية للاستعراض وشجعت المكلفين بالولايات على مراعاة الجدول الزمني للاستعراضات المقررة عند التخطيط للزيارات القطرية.

٢٤- وأُشير إلى أن التفاعل والتنسيق مع الهيئات الحكومية الدولية الموجودة في المقر، مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن، يمكن تحسينهما وسلط المشاركون الضوء على أمثلة حديثة توضح معالجة قضايا حقوق الإنسان في تلك الهيئات. وأُشير إلى ضرورة تعميم منظور حقوق الإنسان في هذه الهيئات، باعتبارها الركيزة الثالثة للأمم المتحدة، إلى جانب السلام والأمن، والتنمية. ونوقش دور المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة فيما يتعلق بالوقاية والإنذار المبكر كما نوقشت وسائل ضمان إتاحة المعلومات المتعلقة بشواغل حقوق الإنسان، وبخاصة الشواغل على أرض الواقع، في التوقيت المناسب وضمان مراعاتها كما ينبغي. وذُكر أنه ينبغي أن يستمر المكلفون بالولايات في معالجة القضايا الحساسة المتعلقة بحقوق الإنسان بغية إحراز تقدم في النقاش المتعلق بهذه المجالات. وأكدت الرئيسة رغبتها في تدعيم التفاعل مع لجنة التنسيق، ودعمها لدورها واستعدادها للدفاع عن استقلال المكلفين بالولايات.

٢٥- وأعرب المشاركون عن ارتياحهم للفرص التي أُتيحت للمكلفين بالولايات للتواصل مع مجلس حقوق الإنسان، في أثناء الدورات الاستثنائية وحلقات النقاش على سبيل المثال، لكنهم أشاروا إلى إمكانية تحسين نوعية الحوارات التفاعلية وربما بإعادة النظر في ممارسة تجميع الحوارات التفاعلية لعدد من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، والاستفادة من الدروس المستخلصة فيما يتعلق بمبادرات تنظيم الوقت التي أطلقت في سياق الاستعراض الدوري الشامل وحلقات نقاش المجلس. وناقش المكلفون بالولايات طرق تحسين تفاعلهم مع المجلس، مثل تنظيم اجتماعات غير رسمية مع الدول ومناسبات جانبية يُتاح فيها مزيد من الوقت للتفاعل. وأُشير إلى فائدة المبادرات المشتركة للمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة في زيادة التأثير وضمان الاتساق وزيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان. ولوحظ أن البيانات المشتركة، بما فيها البيانات الموجهة إلى المجلس، والتقارير والزيارات المشتركة تثير تحديات، لكنها بالغة الفائدة في الوقت ذاته. وسُلط الضوء على خصوصية الولايات القطرية، ورئي أن

التعاون بين المكلفين بالولايات القطرية والمكلفين بالولايات المواضيعية وسيلة جيدة لضمان التكامل والتآزر فيما بين الولايات.

سادساً- القضايا المواضيعية وأساليب العمل

ألف- تعميم منظور حقوق الإنسان

٢٦- تبادل المشاركون الآراء مع منسق الأمم المتحدة المقيم في ماليزيا كمال مالهوترا، ومستشار مكتب تنسيق العمليات الإنمائية لشؤون سياسات حقوق الإنسان، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وممثلي منظمة العمل الدولية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وجميع أعضاء آلية تعميم منظور حقوق الإنسان بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٧- وأشير إلى أن آلية حقوق الإنسان بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قد أنشئت في عام ٢٠٠٩ بناء على طلب الأمين العام بغية ترسيخ تعميم منظور حقوق الإنسان في العمل الإنمائي للأمم المتحدة. والغرض من هذه الآلية التي تتألف من ١٩ وكالة وصندوقاً وبرنامجاً تابعاً للأمم المتحدة وترأسها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ويجري شغل منصب نائب رئيسها بالتناوب (اليونيسيف حالياً)، هو تنسيق استجابات الأمم المتحدة للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء لدعم جهودها في الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتتمثل أهدافها في تدعيم الاتساق والتعاون على نطاق المنظومة وتوفير الدعم للمنسقين المقيمين والأفرقة الإقليمية للمجموعة الإنمائية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الوطنيين في مجال تعميم منظور حقوق الإنسان. وتتمثل إحدى الأولويات، عند وضع نهج متسق على نطاق المنظومة لتدعيم النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان، في دعم تعاون الأفرقة القطرية مع آليات حقوق الإنسان. وتبرز المعلومات الواردة من الأفرقة القطرية بشأن تجاربهم في العمل مع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة المساهمات التي يقدمها المكلفون بالولايات لدعم أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بوضع المعايير، والمتابعة على المستوى الوطني، والتوعية العامة، وتدعيم المجتمع المدني المحلي، مع إثارة القضايا الحساسة المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢٨- وأشير إلى إمكانية تعاون المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة في جميع جوانب ولاياتهم، بما في ذلك التعاون في الإعداد للزيارات القطرية وتنفيذها ومتابعتها والتعاون في الأعمال المتعلقة بالقضايا المواضيعية. وينبغي في هذا السياق وضع مختلف ولايات الإجراءات الخاصة والأفرقة القطرية في الاعتبار.

٢٩- ووافق المشاركون بقوة على ضرورة تعزيز تعميم منظور حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة عن طريق التعاون فيما بين المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وكيانات الأمم المتحدة بالمقر. ورحب المشاركون بالتعاون الجاري؛ ومع ذلك شددوا على أن نجاح التعاون يتطلب التشاور المبكر والتنسيق وتبادل المعلومات. وتشكل الزيارات القطرية التي يجريها المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة فرصة بالغة الأهمية للإسهام في تعزيز حقوق الإنسان والتوعية بقضايا حقوق الإنسان وتدعيم الدعوة ودعم المجتمع المدني. وتنهض الأفرقة القطرية بدور هام في تعزيز متابعة وتنفيذ توصيات المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، إذ تستخدم الأفرقة في كثير من الأحيان التقارير المتعلقة بالزيارات القطرية في التخطيط وفي المناقشات مع الدول والمجتمع المدني. وأُشير أيضاً إلى فائدة التعاون بشأن القضايا المواضيعية التي تحظى بالاهتمام المشترك بين المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة وكيانات الأمم المتحدة بالمقر. ورأت وكالات الأمم المتحدة أن البيان المشترك بين المكلفين بالولايات بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠) يشكل مساهمة إيجابية للغاية. ولا تزال هناك تحديات كبيرة تشمل الحاجة إلى التوعية بدور الإجراءات الخاصة في كيانات الأمم المتحدة وإشراك المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة في عملية تعميم منظور حقوق الإنسان عن طريق الاستفادة الملائمة من خبراتهم. ويمكن أن يتخذ ذلك عدة أشكال من بينها المشاركة في الحلقات الدراسية أو الحلقات الدراسية الشبكية، أو استحداث مؤشرات وأساليب تقييم، أو اقتراح مشاريع محددة للتعاون التقني. وتتفاوت مشاركة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تعميم منظور حقوق الإنسان تفاوتاً شديداً، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى ضعف القدرة وعدم الدراية الكافية بنظام الإجراءات الخاصة. وسلط الضوء على أهمية الدور القيادي الذي يقوم به المنسقون المقيمون في هذا السياق والحاجة إلى ضمان مراعاة الأفرقة القطرية لمنظور حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالزيارات القطرية، لا بد من إيلاء الاعتبار لتوقيتها وتسلسلها والإعداد لها. وأشار المشاركون أيضاً إلى أهمية إيلاء الأولوية لأمن الأشخاص الذين يجتمعون مع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة وتدعيم وسائل حمايتهم من الأعمال الانتقامية.

٣٠- وحث المشاركون أفرقة الأمم المتحدة القطرية على الاستفادة من خبرة المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة في مجال القضايا المواضيعية، بوسائل منها بحث إمكانية تنظيم حلقات دراسية عن نظام الإجراءات الخاصة يشارك فيها المكلفون بالولايات الموجودون في البلد إن أمكن. واستناداً إلى التجارب الإيجابية التي تحققت حتى الآن، ينبغي أن يدعِّم المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة وكيانات الأمم المتحدة بالمقر تعاونهما بشأن القضايا المواضيعية التي تحظى بالاهتمام المشترك، ما يحقق الاستفادة من مزاياهم النسبية. وأوصي بتحديث وتدعيم أدوات تدريب وتوجيه الأفرقة القطرية بمساهمة من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، كما أوصي بتحسين تبادل المعلومات بين المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، والأفرقة القطرية والكيانات الموجودة بالمقر. وتم التشديد على أهمية القيام بخطوات

عملية حقيقية وضمان إدارة المعارف المتعلقة بالتجارب، بما في ذلك الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، كما تم التشديد على استخدام التكنولوجيا الحديثة في بناء القدرات.

٣١- ورئي أن التوثيق المستمر لأشكال التعاون بين المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والكيانات الموجودة بالمقر أمر أساسي لاستخلاص الدروس وتحديد الممارسات الجيدة. ورئي أن المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لديهم آراء هامة يمكن أن يساهموا بها واتفق على إعداد مذكرة في أثناء الدورة بالتشاور مع لجنة التنسيق وتعميمها على جميع المنسقين المقيمين.

باء- تدعيم المتابعة والتنسيق وتبادل المعلومات

٣٢- ناقش المكلفون بالولايات مختلف طرائق متابعة تنفيذ توصياتهم؛ وتشمل هذه الطرائق تعميم استبيانات على الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، وتوفير المساعدة التقنية والتعاون وتقارير المتابعة المستندة إلى زيارات المتابعة، وجمع المعلومات المحدَّثة من الدولة المعنية والأطراف الأخرى. وقدمت أمثلة على أنشطة المتابعة التي نظمها ممثلو الوجود الميداني في مجال حقوق الإنسان لتعزيز نشر المعلومات وتنظيم لقاءات مع أصحاب المصلحة المعنيين. وشملت الاقتراحات الرامية إلى إقامة نظام متابعة أكثر رسوخاً ومنهجية إنشاء وحدة متخصصة في فرع الإجراءات الخاصة لتوثيق جهود المتابعة بغية إنشاء ذاكرة مؤسسية لأفضل الممارسات. ولوحظ أنه ينبغي تدعيم الحوار بين الدول والمكلفين بالولايات وأن إعداد تقارير المتابعة يعرقلها حالياً عدم استجابة الدول. وأشير إلى أن المتابعة ليست حكراً للمكلفين بالولايات وأنه ينبغي إنشاء آليات وطنية لمتابعة تنفيذ التوصيات وتقييم معدله. ودعيت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة إلى المساهمة في هذه العمليات.

٣٣- ولاحظ المكلفون بالولايات ضعف المتابعة بصورة عامة في منظومة الأمم المتحدة وناقشوا مسالة نقص الوقت والموارد في هذا المجال. وأشير إلى أن باستطاعة المكلفين بالولايات تدعيم تعاونهم مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل والاستناد إلى توصيات بعضهم البعض وملاحظاته واستنتاجاته. ومن شأن تحسين التنسيق بين الآليات تيسير التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتعزيز قدرتها على متابعة التوصيات. وأشار عدد من المكلفين بالولايات إلى أهمية الاتصالات والحاجة إلى اتباع أسلوب أكثر منهجية في هذا المجال الحاسم الأهمية من مجالات العمل. ونوقشت أيضاً طرق زيادة فعالية هذه الوسيلة، بما في ذلك عن طريق المتابعة.

٣٤- وأُطلع المكلفون بالولايات على نتائج دراسة أجريت عن تأثير الوجود الميداني للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحماية، بعنوان *Influence on the Ground*[٣] واستغرق إعدادها عامين، وتسلط الضوء على دراسات حالة لبلدان محددة وتستند إلى المعلومات المقدمة من نحو ٤٠٠ جهة تم استقصاء آرائها، وشملت جهات تابعة للدولة وموظفين في مجال حقوق الإنسان ومنظمات للمجتمع المدني. وتوضح الدراسة أن أفضل وسيلة لتعزيز الحماية هي اتباع استراتيجية متعددة الأوجه، تشمل الرصد عن طريق الوجود، والدعوة، والدبلوماسية، والتعاون التقني. وإقامة حوار مستمر مع الدولة مسألة حاسمة الأهمية شأنها شأن بناء قدرات المجتمع المدني المحلي. كما أن تعاون المسؤولين عن رصد حقوق الإنسان مع السلطات له تأثير رادع هام ويمنع الانتهاكات، وبخاصة في الحالات التي يعتبر فيها الوجود الميداني موثوقاً به ومشروعاً. وحُددت أمثلة على التعاون الاستراتيجي بين المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة وممثلي الوجود الميداني. وتحدث زيارات واتصالات المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة "تأثير أقوى" عند تسليط الضوء على الشواغل، وهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للوجود الميداني الأصغر حجماً. ومن المهم أن يقوم المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة بزيارة المناطق والمجتمعات الريفية، والتواصل مع عناصر المجتمع المدني المحلي والنظر بدقة في الطرق التي يمكن أن تجعل تقارير البعثات مفيدة لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة.

٣٥- ورحب المكلفون بالولايات بالدراسة وأشاروا إلى أن حماية الشهود والمصادر يجب أن تظل دائماً شاغلاً يحظى بالأولوية. وذُكر أن الموظفين الوطنيين للوجود الميداني للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان يمكن أن يكونوا أكثر عرضة للمخاطر من الموظفين الدوليين. ولاحظ بعض المكلفين بالولايات أن هناك حاجة إلى بناء قدرات الموظفين الميدانيين فيما يتعلق بآليات حقوق الإنسان، بما فيها الإجراءات الخاصة. واعترف المكلفون بالولايات بالدور الحاسم الأهمية الذي يلعبه الوجود الميداني في تعزيز المتابعة وبأن للإجراءات الخاصة والوجود الميداني أدواراً مستقلة متميزة. وذُكر أن الحفاظ على هذا التميز وعلى استقلال المكلفين بالولايات مسألة أساسية ستساعد في تجنب الحالات الحساسة على الصعيد السياسي بالنسبة للموظفين الميدانيين للأمم المتحدة. وأشاروا أيضاً إلى تكامل أدوار الوجود الميداني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في الميدان والمجتمع المدني في معالجة قضايا حقوق الإنسان.

٣٦- ووجه اهتمام المكلفين بالولايات إلى أدوات تعزيز تبادل المعلومات، بما في ذلك قاعدة البيانات المحدثة للمؤشر العالمي لحقوق الإنسان؛ والجدول الزمني السنوي لآليات حقوق الإنسان الذي تشترك في إعداده شعبة معاهدات حقوق الإنسان، وفرع الإجراءات

(٣) Liam Mahoney and Roger Nash, *Influence on the Ground* (Brewster, Fieldview Solutions, 2012).

الخاصة وفرع مجلس حقوق الإنسان، والذي يشمل معلومات عن الأنشطة المتعلقة بالإجراءات الخاصة، ومجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل؛ والشبكة الخارجية للإجراءات الخاصة. وأشير إلى أن الوثائق الأساسية لا تترجم أحياناً إلى جميع لغات الأمم المتحدة، وأن القواعد التي تقيد عدد كلمات الوثائق يمكن أن تضر بأعمال المكلفين بالولايات. وقدمت اقتراحات للتحسين، وبخاصة فيما يتعلق بالموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وقدمت توصيات لتطوير أدوات إضافية.

٣٧- وأشار بعض المكلفين بالولايات من جديد إلى شواغل هامة أثيرت في مناسبات سابقة بشأن سياسات وممارسات تحرير الوثائق في الأمم المتحدة، وتحديداً فيما يتعلق بالتقارير المقدمة إلى الجمعية العامة، وهي السياسات والممارسات التي تسفر أحياناً عن تغييرات جوهرية في التقارير، وبخاصة في المجالات الحساسة، دون التشاور مع المكلف بالولاية المعني. وأشير أيضاً إلى أنه ينبغي السماح للمكلفين بالولايات الذين يعملون بأكثر من لغة رسمية من لغات الأمم المتحدة بتقديم مساهمة في نصوص تقاريرهم باللغات الأخرى، حيث ظهرت مشاكل مماثلة لتلك المشاكل المتعلقة بتحرير الوثائق. واقترحت استراتيجيات لمعالجة هذه المسائل.

سابعاً- المشاورات مع أصحاب المصلحة

ألف- الدول

٣٨- أشار الرئيس إلى أن المكلفين بالولايات يسعون باستمرار لتعزيز التعاون والحوار مع الدول وأن إقامة حوار بناء مستمر يعزز الهدف المشترك المتمثل في تحسين حماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني. ورحبت الدول بفرصة التفاعل وأعربت عن دعمها لعمل واستقلال المكلفين بولايات حقوق الإنسان. وأشار عدد من الدول إلى أهمية تمسك المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة بالاستقلال وعدم الانتقائية وعدم التحيز وأهمية أدائهم لولايتهم وفقاً لمدونة قواعد السلوك. وأشارت دول أخرى إلى الدور الحاسم الأهمية الذي يقوم به المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة. وأثار عدد من الدول مسألة تمويل الإجراءات الخاصة، بينما رأى بعضها أن هذا الدعم ينبغي توفيره من الميزانية العادية للأمم المتحدة فقط أو من المساهمات غير المخصصة المقدمة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وأشير إلى ضرورة الشفافية في هذا المجال لتجنب أي انطباع بعدم الاستقلال.

٣٩- واستفسر عدد من الدول عما إذا كان هناك التزام بالدعوات الدائمة في التطبيق العملي وعما إذا كانت هناك معلومات متاحة عن عدد الطلبات الموجهة إلى البلدان التي أصدرت دعوات دائمة ومع ذلك رفضت السماح بالدخول. وأثارت الدول أيضاً ضرورة زيادة التنسيق فيما بين المكلفين بالولايات قبل تقديم طلبات الزيارة. وأشار عدد من المكلفين

بالولايات إلى أن طلبات الزيارة التي يقدمونها كثيراً ما تظل دون رد، وأن ذلك يضر بقدرتهم على تنسيق العمل وتخطيطه، واستخدام مواردهم المحدودة استخداماً فعالاً. وأشير أيضاً إلى أنه مؤخراً، كانت موافقة الدولة على الزيارة تتأخر كثيراً في بعض الأحيان، ما تسبب في معوقات كبيرة لإجراء البعثة.

٤٠- وأعرب عدد من الدول عن تقديره للزيارات التي قام بها مكلفون بولايات استضافتهم هذه الدول مؤخراً. وأثيرت تساؤلات بشأن اتساق أساليب العمل ومنهجيته في مجال المتابعة. وأشار المكلفون بالولايات إلى رغبتهم في تدعيم طرائق مواصلة المتابعة بعد الزيارات وأشاروا أيضاً إلى أهمية التنسيق الداخلي بين كيانات الحكومة، نظراً لأن وزارة الشؤون الخارجية لا تشرك دائماً بالقدر الكافي الوزارات والإدارات المختصة الأخرى. وأثارت دول تساؤلات بشأن فائدة الاستبيانات. وأجاب المكلفون بالولايات بأن الاستبيانات توفر لهم معلومات هامة بشأن المتابعة، وشجعوا الدول على الرد لضمان الحصول على نظرة شاملة بشأن الدراسات المواضيعية. وشجعت الدول المكلفين بالولايات على تقديم المساعدة في تحديد أفضل الممارسات للمساهمة في وضع تشريعات في مجالات مواضيعية محددة، مثل حرية التعبير. واستفسرت بعض الدول عن المعايير المستخدمة للبت في مسألة توجيه رسالة وعن عملية التحقق. ورداً على ذلك، أشار المكلفون بالولايات إلى أنهم يسعون إلى التحقق عن طريق مصادر أخرى. ودعوا الدول إلى زيادة استجابتها للرسائل، بما أن الردود الواردة لا تتجاوز حالياً نسبة ٣٥ في المائة، وأن عدداً كبيراً منها يقتصر على مسائل قانونية محددة. وذُكر أن الرسائل تتعلق أحياناً بمسائل الحياة والموت التي يتوقف حلها على رد فعل الدولة.

٤١- وأشار عدد من الدول إلى أن تعزيز التعاون مؤخراً مع النظام الأفريقي لحقوق الإنسان يشكل تطوراً إيجابياً. وأعرب ممثل مجلس أوروبا عن الاهتمام الشديد بتعزيز التعاون الإقليمي، مشيراً إلى أن التنسيق وتبادل المعلومات بين المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة وآليات حقوق الإنسان التابعة للمجلس، وبخاصة مفوضة حقوق الإنسان، سيفيدان في تخطيط وتنفيذ الزيارات القطرية في أوروبا، كما سيفيدان في الأعمال المواضيعية المتعلقة بوضع المعايير، فيما يخص مثلاً قطاع الأعمال وحقوق الإنسان وحقوق المسنين.

٤٢- وأكد المكلفون بالولايات أن الدول ملزمة بحماية المصادر والشهود الذين يتفاعلون معهم من الانتقام والترهيب. وأشاروا إلى حالات سعت فيها الدول للحصول على معلومات سرية عن هوية الأشخاص الذين اجتمعوا مع مكلفين بولايات في أثناء زياراتهم القطرية. ورحب المكلفون بالولايات بالدعم السياسي الذي تقدمه الدول، على نحو ما يتجلى في زيادة الولايات، ولكنهم دعوا الدول إلى ضمان إتاحة موارد مالية إضافية لتوفير الدعم الكافي للإجراءات الخاصة.

باء- الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان

٤٣- أتاح تبادل الآراء بين المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة وممثلي الإجراءات الخاصة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إجراء استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق المتفق عليها في الحوار المعقود بين المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والمكلفين بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة للجنة الأفريقية في ١٧ و١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في أديس أبابا. وأطلع ممثلو الفريق العامل المشترك المنشأ لتعزيز ورصد تنفيذ خريطة طريق أديس أبابا الاجتماع على النقاط الهامة وقدموا معلومات عن الأعمال التي تمت بعد الحوار بين الآليتين، بما في ذلك تعيين جهات تنسيق داخل أمانة كل منهما وزيادة عمليات التبادل المنتظم للمعلومات، بوسائل مثل المذكرات التي تشير إلى الأنشطة المتوقعة للنظامين؛ وإرسال نشرات الإجراءات الخاصة بانتظام إلى اللجنة الأفريقية؛ ومشاركة كل آلية في دورات الآلية الأخرى أو اجتماعاتها السنوية، وإعداد مذكرة مقارنة بين نظامي الإجراءات الخاصة؛ والمتابعة المتبادلة لتوصيات كل آلية؛ والتعلم من الأقران.

٤٤- وشدد المكلفون بالولايات من كلا النظامين على أهمية وفائدة خريطة الطريق التي توفر إطاراً منظماً لمزيد من التعاون، وأعربوا عن دعمهم القوي لهذه الخريطة، إذ رأوا في العمل المشترك وسيلة لتعزيز تأثيرهم. وسلطوا الضوء على حالات التعاون الناجح، وبخاصة الزيارات المشتركة للمقررين الخاصين المعنيين بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في توغو في عام ٢٠٠٧؛ والبيانات المشتركة للمقررين الخاصين المعنيين بحرية التعبير؛ والأنشطة المشتركة للمكلفين بالولاية المتعلقة بالتعذيب والولاية المتعلقة بالمشردين داخلياً. وأوضح بعض المكلفين بالولايات أن خريطة الطريق قد أطلقت مناقشات بشأن عدد من المبادرات، من بينها الترتيب لعقد حلقات دراسية بشأن المسائل التي تحظى بالاهتمام المشترك.

٤٥- وأشير إلى أهمية الاعتراف بتكامل النظامين. وشُدد على ضرورة إجراء متابعة منتظمة لتوصيات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لكل نظام. وأوضح المكلفون بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة للجنة الأفريقية القيمة التي يمكنهم إضافتها إلى أعمال المكلفين بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وبخاصة من حيث المعارف والخبرات المحلية. واعتبرت المعلومات المقدمة من اللجنة الأفريقية حاسمة الأهمية للاستعراض الدوري الشامل، وذكر أنه يمكن إرسال توصيات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة إلى اللجنة لتعزيزها وإدراجها في مناقشات التقارير الدورية التي تقدمها الدول. ونوقشت أيضاً الحاجة إلى تعزيز التعاون في مجال البلاغات، ومع ذلك رئي أن تفاصيل ذلك وطرائقه ستتطلب مزيداً من المناقشة، وبخاصة لأن الإطار الزمني المحدد لإعلان البلاغات في النظام الأفريقي أقصر من الإطار الزمني المحدد فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

٤٦- ولاحظ المكلفون بالولايات التقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذ خريطة الطريق، وسلطوا الضوء على أهمية توطيد التعاون في المجالات المواضيعية التي تحظى باهتمام مشترك، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعليم، والشعوب الأصلية، والمشردون داخلياً، والرق، وحالات الإعدام بإجراءات موجزة، والتمييز ضد المرأة، وحقوق الطفل، والاتجار بالأشخاص. وأشير إلى أن اللجنة الأفريقية ستحتفل بعيدها السنوي الخامس والعشرين في أثناء دورتها الثانية والخمسين، وأن هذا الاحتفال سيكون مناسبة لزيادة التعاون بين المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة والمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة الأفريقية. وأعرب مكلفون بولايات قطرية عن اهتمامهم ببحث طرق أخرى للتعاون مع اللجنة الأفريقية في إطار خريطة الطريق. وأشار المكلفون بالولايات في إطار اللجنة الأفريقية إلى ضرورة زيادة الدعم المقدم إلى أمانة اللجنة للحفاظ على الشراكة.

٤٧- ووافق المكلفون بالولايات على مواصلة تبادل المعلومات ووجهوا الشكر إلى الأمانتين للوثائق المقدمة، بما فيها توقعات أنشطة النظامين. وقرروا مواصلة العمل على تحديد الأنشطة المشتركة التي ينبغي تنفيذها وإعادة النظر في خريطة الطريق في الحوار المقبل بين المكلفين بالولايات في إطار مجلس حقوق الإنسان والمكلفين بالولايات في إطار اللجنة الأفريقية، وهو الحوار المقرر عقده في عام ٢٠١٣، رهناً بتوافر الموارد. وفي ضوء التقدم المشجع الذي أحرز في تنفيذ خريطة الطريق، أعرب المكلفون بالولايات عن اهتمامهم بوضع طرائق لتوطيد تعاونهم مع النظم الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان.

جيم- المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

٤٨- افتتح الرئيس تبادل الآراء مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وطرح سؤالاً بشأن طرق تمكين الإجراءات الخاصة من توطيد التعاون والاتصال مع منظمات المجتمع المدني. ولاحظ أن التهديدات والأعمال الانتقامية المرتكبة بحق منظمات المجتمع المدني التي تتعاون مع المكلفين بالولايات أو مع كيانات أخرى لمنظومة الأمم المتحدة تمثل شواغل قوية.

٤٩- وأعرب ممثلو منظمات المجتمع المدني عن تقديرهم لأعمال المكلفين بالولايات وشجعوهم على تخصيص مزيد من الوقت للاجتماع مع المجتمع المدني، واقترحوا أن يتم هذا الاجتماع في مرحلة مبكرة من الاجتماع السنوي. ورأوا أنه ينبغي للدول أن تحسن تعاونها، نظراً للشواغل التي يثيرها ضعف معدلات الرد على الرسائل والردود السلبية التي ترسلها الدول على طلبات الزيارة، بما في ذلك الدول التي أصدرت دعوات دائمة. وشجعوا المكلفين بالولايات على إدراج معلومات عن التعاون مع الدول في تقاريرهم السنوية. ورئي أنه لمعالجة عدم تعاون الدول بشكل كافٍ، يستطيع المكلفون بالولايات إرسال رسائل تذكير مشتركة، أو إصدار نشرات صحفية أو الإشارة إلى هذا الأمر إشارة مباشرة في دورات المجلس. واقترحت منظمات المجتمع المدني إجراء "مراجعة للتعاون" لتقييم مدى التعاون الذي أبدته

الدول تجاه المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، مشددة على أن الدعوة الدائمة ليست الهدف النهائي وأن عدداً كبيراً من الدعوات الدائمة عديم المفعول في التطبيق العملي.

٥٠- وأُثني على التقارير الموحدة المقدمة بشأن الرسائل إلى مجلس حقوق الإنسان في كل دورة، نظراً لما تؤدي إليه من تحسين الشفافية والحصول على المعلومات. ودعي المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة بقوة إلى تنظيم التقرير بحسب الدولة بدلاً من تنظيمه وفقاً للتسلسل الزمني لتيسير الاطلاع عليها. وحثت منظمات المجتمع المدني أيضاً المكلفين بالولايات على التمسك بممارسة إبداء الملاحظات بشأن الرسائل، وحبذت إدراجها في التقرير المتعلق بالرسائل نفسه. وأعربت عن قلقها إزاء نقص المعلومات المقدمة بشأن الإجراءات المتخذة للاستجابة إلى ملاحظاتها وأشارت إلى أن المصادر لا تتلقى في أحيان كثيرة إخطاراً بالاستلام. وأعرب ممثلو المجتمع المدني أيضاً عن أسفهم لأن النداءات العاجلة الموجهة من المنظمات غير الحكومية لا تلقى دائماً معالجة عاجلة. وأشار المكلفون بالولايات إلى أنهم يتلقون عدداً كبيراً من طلبات الإجراءات الفردية لكنهم لا يملكون القدرة على متابعتها كلها. وأيدوا بعض الاقتراحات، مثل وضع طرائق للإخطار باستلام الرسائل وتنظيم التقرير المتعلق بالرسائل بحسب البلد. وأشار المكلفون بالولايات إلى أنهم تمكنوا من متابعة رسائلهم وزياراتهم القطرية عن طريق المنظمات غير الحكومية، وأن المجتمع المدني قد يسَّر أيضاً تعاونهم مع المنظمات الإقليمية.

٥١- وأعربت المنظمات عن امتنانها للمكلفين بالولايات لالتزامهم بمواجهة حالات الانتقام، وشجعتهم على رفع صوتهم، بالتشاور مع الضحايا وأسر الضحايا. واقتُرح تنقيح دليل عمليات الإجراءات الخاصة بحيث يشمل فرعاً عن الأعمال الانتقامية، بينما ذكر المكلفون بالولايات أن آليات الحماية من الانتقام حاسمة الأهمية إذ ينبغي أن يتصدى مجلس حقوق الإنسان بصورة أكثر منهجية للأعمال الانتقامية وأن يكون رد فعله تلقائياً وفورياً في هذا السياق. واعتُرف بمساهمة المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة في تسليط الضوء على قضايا محددة وحساسة من قضايا حقوق الإنسان، بما فيها الميل الجنسي والهوية الجنسانية. ووجهت المنظمات الانتباه إلى المناقشة المقبلة الرفيعة المستوى التي ستعقدها الجمعية العامة بشأن سيادة القانون في النصف الثاني من عام ٢٠١٢، وشجعت المكلفين بالولايات على تقديم مساهمات جماعية وفردية فيها. وأشار الرئيس إلى أن المكلفين بالولايات سيعدون بياناً مشتركاً قبل انعقاد المناقشة الرفيعة المستوى.

٥٢- وأوضح المكلفون بالولايات أن المنظمات غير الحكومية عليها دور مهم في تقديم أفكار بشأن محور تركيز التقارير المواضيعية، وطلبوا اقتراحات لزيادة وضوح تقاريرهم. وطلب المكلفون بالولايات أيضاً معلومات بشأن تنفيذ توصياتهم على المستوى القطري. وشجعت منظمات المجتمع المدني المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة على زيادة المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل.

٥٣- وأعرب المكلفون بالولايات عن تقديرهم لمنظمات المجتمع المدني لما تؤديه من عمل. واقترح الرئيس إنشاء آلية تنسيق تتألف من ثلاثة من أعضاء لجنة التنسيق وثلاثة ممثلين لمنظمات المجتمع المدني، على أن تجتمع هذه الآلية طوال العام وتعقد اجتماعها الأول على هامش الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان.

دال- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٥٤- أقام المكلفون بالولايات حواراً مع رئيس اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان والمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان آلان ميلر، ورئيس لجنة جنوب أفريقيا وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان لورنس موشوانا، ومع كاترينا روز من الأمانة الدولية للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأشار ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن منظماتهم تقوم بدور مد الجسور بين الجهات الفاعلة التابعة للدول والمنظمات غير الحكومية، وبين المجتمع الدولي والحالة على أرض الواقع. ورئي أن المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان شركاء متكاملين طبيعيين، لأن وجود المؤسسات الوطنية الدائم يسمح بتقديم الدعم قبل زيارات المكلفين بالولايات وفي أثنائها وبعدها وفيما يتعلق بالرسائل والمتابعة. وذُكر أنه يمكن اتخاذ خطوات عملية لتوطيد التعاون بين المكلفين بالولايات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي إطار لجنة التنسيق الدولية، عُززت عملية اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويخضع اعتماد المؤسسات حالياً لإعادة نظر كل أربع سنوات. وتؤخذ آراء المنظمات غير الحكومية بعين الاعتبار في عملية الاعتماد، ويستطيع المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة أيضاً القيام بدور مفيد في تدعيم استقلال هذه المؤسسات.

٥٥- واقتُرح تحسين دليل الإجراءات الخاصة بإضافة إرشادات بشأن العمل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وإدراج معلومات إضافية عن التفاعل مع هذه المؤسسات في الدورات التوجيهية التي ستُنَظم في المستقبل للمكلفين بالولايات الجدد؛ وإعداد وثيقة بشأن أفضل الممارسات في التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة.

٥٦- وذكر المكلفون بالولايات أنهم، في أثناء زياراتهم القطرية، يجتمعون بصورة منتظمة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لكن تجربتهم مختلطة، وبخاصة لأن المؤسسات تتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلال، بصرف النظر عن مستوى اعتمادها. وأشار ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن توصيات الاستعراض الدوري الشامل تدعو بانتظام الدول إلى إنشاء مؤسسات من الفئة ألف. وأشار ممثل لجنة التنسيق الدولية إلى أن حقوق الإنسان للمرأة والاتجار بالبشر يكتسبان أهمية متزايدة في أعمال اللجنة التي يمكنها الآن

الاتصال بلجنة وضع المرأة وأن مستوى إدماج المنظور الجنساني في أعمال المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يؤخذ أيضاً بعين الاعتبار في عملية الاعتماد.

٥٧- وطلب المكلفون بالولايات معلومات عن كيفية إدراج القضايا التي تحظى بأولوية اهتمامهم في جدول أعمال الاجتماع السنوي للجنة التنسيق الدولية. وأُثيرت أيضاً مسألة دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالرسائل، ورئي أنه يمكن وضع منهجية، تشمل وضع النماذج، وبخاصة في عملية المتابعة. واتفق المكلفون بالولايات وممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على معالجة القضايا التي أُثيرت في أثناء تفاعلهم بمزيد من العمق.

هاء- خاتمة

٥٨- أعرب المكلفون بالولايات عن تقديرهم لفرع الإجراءات الخاصة بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان لتنظيمه الاجتماع السنوي التاسع عشر وللوثائق التي وفرها. واقترحوا أن يركز الاجتماع السنوي العشرون على أساليب العمل، بما في ذلك وضع أسلوب أكثر منهجية في معالجة الرسائل، ومنهجيات للمتابعة. ورئي أن تنسيق الزيارات القطرية، وتطوير أدوات توعية لزيادة إبراز دور المكلفين بالولايات، وقضايا السياسات المتعلقة بمصادر دعم المكلفين بالولايات تستدعي مناقشة متعمقة.

المرفق

المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة الذين وجهت إليهم الدعوة لحضور الاجتماع السنوي التاسع عشر

أولاً- الولايات المواضيعية

١- المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق	راكيل رولنيك (البرازيل)*
٢- عضو الفريق العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي	مايا سهلي (الجزائر)
٣- نائب رئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي	شاهين سردار علي (باكستان)
٤- المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية	نجاة معالله مجيد (المغرب)
٥- المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية	فريدة شهيد (باكستان)
٦- الخبير المستقل المعني بتعزيز نظام دولي ديمقراطي ومنصف	ألفريد دي زاياس (الولايات المتحدة الأمريكية)
٧- المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم	كيشوري سينغ (الهند)
٨- رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي	أوليفييه دو فروفيل (فرنسا)
٩- المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً	كريستوف هينز (جنوب أفريقيا)
١٠- المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان	ماريا ماغدالينا سيبولفيدا (شيلي)
١١- المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء	أوليفييه دي شوتر (بلجيكا)*
١٢- الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	سيفاس لومينا (زامبيا)

* لم يحضر.

١٣- المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات	ماينا كياي (كينيا)*
١٤- المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير	فرانك ويليام لا رو ليوي (غواتيمالا)*
١٥- المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد	هاينر بيليفيت (ألمانيا)
١٦- المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية	أناند غروفر (الهند)
١٧- المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان	مارغريت سيكاغيا (أوغندا)
١٨- المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين	غابرييلا كنول (البرازيل)
١٩- المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية	جيمس أنايا (الولايات المتحدة الأمريكية)
٢٠- المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً	تشالوكا بياني (زامبيا)
٢١- عضو الفريق العامل المعني بمسالة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير	ألجبيتيا كارسكا (بولندا)
٢٢- المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين	فرانسوا كريبو (كندا)
٢٣- الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات	ريتا إيجاك (هنغاريا)
٢٤- المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار	بابلو دي غريف (كولومبيا)
٢٥- المقررة الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب	موتوما روتيري (كينيا)
٢٦- المقرر الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة	غولنارا شاهينيان (أرمينيا)
٢٧- الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي	فيرجينيا داندان (الفلبين)
٢٨- المقرر الخاص المعني بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب	بين إيمرسن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا ألشمالية)
٢٩- المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	خوان منديس (الأرجنتين)

٣٠- المقرر الخاص المعني بالآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة على التمتع بحقوق الإنسان	كالين جورجيسكو (رومانيا)
٣١- المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال	جوي نغوزي إيزيلو (نيجيريا)
٣٢- عضو الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان وشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال	بوفان سيلفاناتان (ماليزيا)
٣٣- المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي	كاتارينا دي ألبوكيرك (البرتغال)
٣٤- رئيسة - مقررة الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة	كمالا تشاندراكيرنا (إندونيسيا)
٣٥- المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه	رشيدة مانجو (جنوب أفريقيا)*

ثانياً- الولايات القطرية

٣٦- المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا	سوريا براساد سوبيدي (نيبال)
٣٧- الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار	دودو ايين (السنغال)
٣٨- المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	مرزوقي داروسمان (إندونيسيا)
٣٩- الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي	ميشيل فورست (فرنسا)
٤٠- المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية	أحمد شهيد (ملديف)*
٤١- المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار	توماس أوخيا كينتانا (الأرجنتين)
٤٢- المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧	ريتشارد فولك (الولايات المتحدة الأمريكية)*
٤٣- الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال	شمس البري (بنغلاديش)
٤٤- المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان	مسعود بدرين (نيجيريا)*